Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

المخاطب له، لتعرفه باسمه، ثم بنيت الفعل عليه، كما فعلت ذلك فى الخبر، ومثل ذلك : أما زيد فاقتله أما إذا حدث فصل بين المبتدأ والفعل فلا يجوز الرفع على الابتداء، لأن الجملة لم تعد مكونة من مبنى ومبنى عليه، يقول : فإذا قلت: زيد فاضربه، لم يستقم أن تحمله على الابتداء، ألا ترى أنك لو قلت: زيد فمنطلق لم يستقم، فهو دليل على أنه لا يجوز أن يكون مبتدأ، فإن شئت نصبته على شيء هذا تفسيره، كما كان فى الاستفهام وإن شئت على عليك، ويلحق الدعاء بالأمر والنهى، فهو ينزل منزلتهما، ويجوز فيه من الرفع ما جاز فيهما، ويقبح فيه ما يقبح فيهما، ويؤكد الوجه الأول وهو النصب فى آخر الباب حيث يقول : «وإنما كان الوجه فى الأمر، والنهى، النصب لأن حد الكلام تقديم الفعل، وهو فيه أوجب، إذ كان ذلك يكون فى ألف الاستفهام، لأنهما لا يكونان إلا بفعل [1].

فالمستعمل إظهاره هنا تعنى أن إظهار الفعل مقبول إلا أنه قد استغنى عن ذكره لعلة من علل الإضمار، إلا أنه لا يستغنى فى الوقت ذاته عن الإضمار إن لم يظهر ويشير سيبويه إلى ذلك بعد أن يلحق التحذير بالنهى، حيث يقول: وإن شاء أظهر فى هذه الأشياء ما أضمر من الفعل [2] فإذا كان الفعل يصل إلى الاسم بحرف إضافة «جر» فلا يجوز أن يضمر، لأن الفعل لا يصل إلى معموله مباشرة، كما أن الجار لا يضمر، وذلك أن المجرور داخل فى جار غير منفصل، فصار كأنه شيء من الاسم، لأنه معاقب للتنوين، ولكنه إن أضمرت أضمرت ما هو فى معناه مما يصل بغير حرف إضافة [3].

وعند تقسيم النحاة العربية وتصنيفهم لأقسام الكلام العربى ووظائف وحداته وضعوا شروطاً تعد فى رأيى سمات نحوية مميزة لكل فصيلة من فصائل الكلام، ووظيفة وحداتها، فالمركب الفعلى وهو الهيئة التركيبية

(١) الكتاب، ١٤٤/١.
(٢) الكتاب ، ٢٥٣/١، ٢٥٤.
(٣) الكتاب ، ٢٥٤/١.